



نهضة مصرية بمرجعية إسلامية



﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّـهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾[التوبة: ١٠٥]

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد ؛
فإنه لشرف عظيم وقد أتيحت لنا الفرصه لمخاطبة أهلنا وإخواننا من أبناء شعب مصر العظيم بعدما أعادت لنا الثورة المصرية العظيمة وشهداؤها الأبرار الفرصة لأن نتقدم بمشروعنا "**مشروع النهضة المصرية**" لكم والذى هو حصيلة جهد شاق وعمل دؤوب دام أكثر من خمسة عشر عامًا من أجل إعادة بناء الإنسان المصرى والمجتمع المصرى والأمة المصرية على المرجعية الإسلامية والهوية الحضارية لأبناء مصر الكرام.

مشروعنا يقوم على تمكين الشعب والمجتمع ووضع مقدراته في يديه لا في يد طغمة فاسدة أو روتين حكومي فاسد لا يرحم. ويستهدف الوصول إلى إنسان مصري مطمئن بربه، مطمئن بأسرته، آمن في عمله وبيئته ومجتمعه يتحقق له ما أراد الله من كرامة ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠]. وإلى مجتمع لا تغلبه على إرادته دولة غاشمة ولا نظام فاسد ولا قوة خارجية، يحتل مكانته المستحقة بين الأمم متسلحاً بقيمه السامية وبالعلم والفكر في زمن اقتصاد المعرفة وعصر الابتكار. ودولة تمكن الناس من فرص التعليم والصحة والعمل والاستثمار وبناء الأعمال، وتدافع عن حقوقهم وكرامتهم داخل الوطن وخارجه بما يليق بخير أمة أخرجت للناس.

مشروعنا ينطلق من الفهم الوسطى الشامل للشريعة الإسلامية وضرورة تهيئة المجتمع وتربيته وإصلاح تشريعاته ليتم التطبيق الصحيح لها، الذى لا يمكن بدونه أن نحقق أى حضارة أو تقدم أو أى عدل ومساواة. وهى شريعة سمحة تستوعب كل أبناء الوطن داخلها.

يخرج إليكم هذا المشروع من رحم جماعة جاهدت على مدى أكثر من ثمانين عاماً لحفظ هوية هذه الأمة وبناء قوتها وترسيخ الاعتدال والوسطية في فكرها ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ..﴾ [البقرة : ١٤٣]، جماعة لم تعرف إلا التربية منهجاً والعمل وسيلة للإنجاز، ولم تعرف لها مكاناً إلا في قلب مجتمعها ملتحمة مع شعبها ومرتبطة بهمومه وآلامه وأحلامه، متبنية طموحه المشروع في حياة كريمة تحت ظل عقيدته وقيمه الدينية الراقية

المتسامحة. مستلهمة قوله تعالى﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

نتقدم بهذا البرنامج ونحن عازمون على إعادة وجه مصر المشرق والتى ضاع دورها الوطنى والعربى والدولى بفعل الإستبداد والفساد وإنهار اقتصادها بفعل الظلم وغياب العدل وضاعت حرية أبناءها بفعل انهيار منظومة الحقوق والحريات وغابت الفرصة العادلة أمام أبناء وبنات أمتنا بفعل الفساد الإدارى والإقتصادى الذي إستشري في جسد الدولة المصرية. نتقدم به لنعيد لمصر مكانتها اللتي تليق بها والتى يفتخر بها كل مصرى يحلم بمصر اللتي كانت يومًا وستعود غداً صاحبة السبق الحضاري بين الأمم بإذن اللّه ﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴾ [سبأ : ١٥].

لقد استمد هذا المشروع مرجعيته من الإسلام وانحاز للانتساب الوطنى ولخيار الديمقراطية الحقيقية وانطلق معتزًا بمصريته وعروبته التى لاتنفك عنه.

ندرك تماماً أن نهضة الأمة لن تتم بانفراد فصيل أو جماعة أو تيار مهما كان شأنه، وأن السبيل للنهضة هو تكاتفنا جميعاً وإصرارنا على إنجاز هذه النهضة وتحمل أعبائها الثقيلة، فإن كانت التجاذبات السياسية قد باعدت بيننا قليلاً أو كثيراً، فإن النهضة ومشروعها الرائد سيجمعنا ويوحد جهودنا بإذن اللّه وبركته ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا..﴾ [آل عمران : ١٠٣].

وإذ نؤمن بأن من نذر نفسه للعمل العام, وَجَبَ عليه مصارحة الناس برؤاه والسياسات التي يتبناها. ومن هنا نضع بين أيديكم تباعًا ملامح مشروع النهضة المصرية, آملين من اللّه عز وجل القبول, ومن شعب مصر العظيم بكامل طوائفه أن يشاركنا في تقيّيمه ونقاشه و تشكيله كي يكون نبراسًا ينير لنا طريقنا في بناء الدولة المصرية الحديثة ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة : ٢].

وفقنا اللّه وإياكم لما فيه خير مصر وشعبها.

فريق مشروع النهضة

رؤية لبناء الأمة المصرية

يرتكز المشروع علي الأطراف الفاعلة في المجتمع المصري متمثلة في كلٍ من **الدولة المصرية والمجتمع المدني والقطاع الخاص**. ومع ازدياد سطوة وسلطة الدولة المصرية على كلا القطاعين المدني والخاص, وضع المشروع آليات إصلاحية على المستويين الاستراتيجي والتنفيذي كي يتحقق التوازن المنشود بين الأطراف الثلاثة ومؤسساتهم.

تنقسم رؤية المشروع إلي **ثلاثة مستويات** طبقًا للقيم والمستهدفات الخاصة بكل من الإنسان المصري والأسرة المصرية والمجتمع المصري والدولة المصرية.

المستوى القيمي والفكري
المستوى الإستراتيجي
المستوى التنفيذي

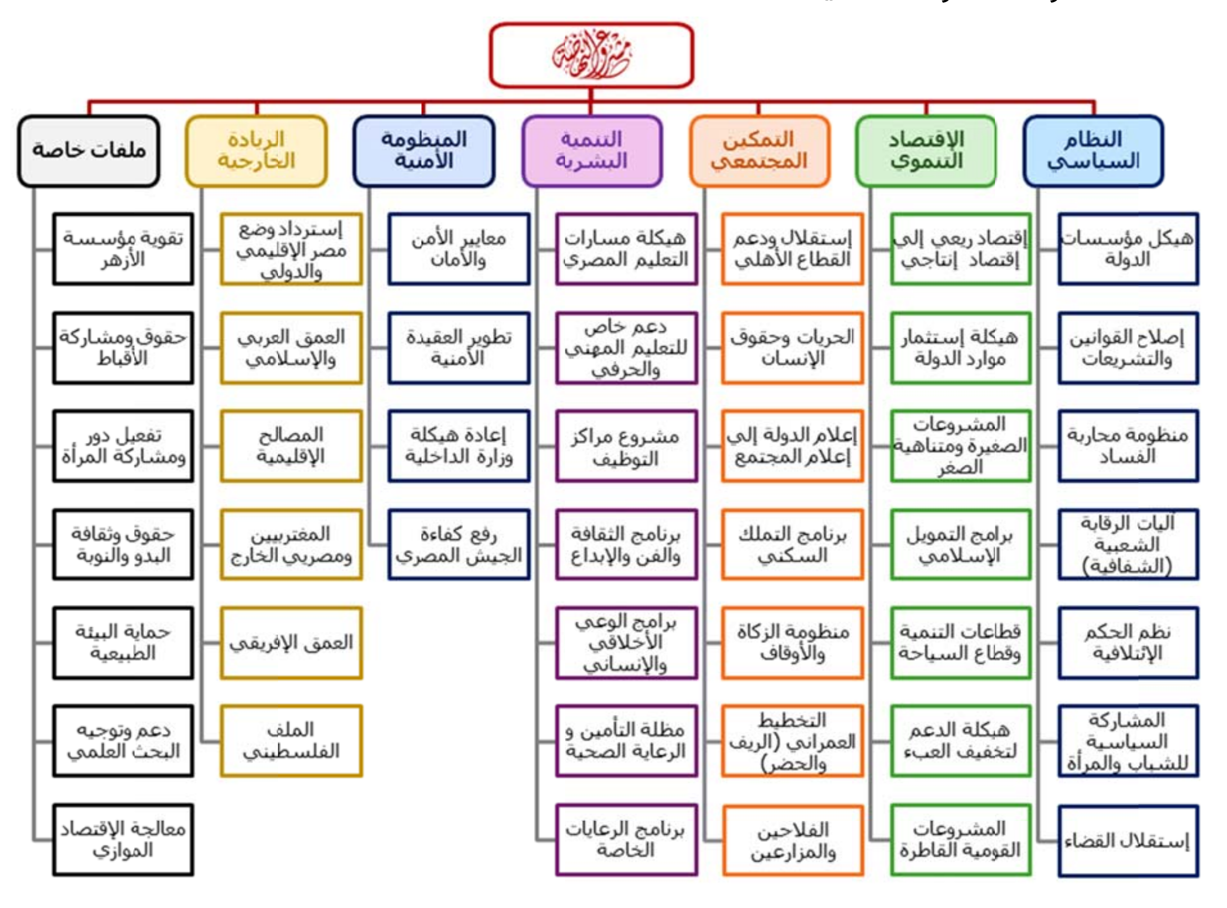
المستوي القيمي والفكري ينطلق من مبادئ وقيم الإسلام وهى بالتطبيق الصحيح قادرة على النهوض بأمتنا كما فعلت سابقاً عبر التاريخ، وتحقيق الفلاح فى الدنيا والآخرة، وكذلك تحقيق ما يتمناه المصريون في حياتهم من قيم وحقوق وصفات وواجبات وما ينتظرونه من مؤسسات المجتمع المصري بأطرافه الفاعلة. معتمداً علي تجمع هائل من الخبرات والدراسات المجتمعية والمتخصصة في وضع رؤية متكاملة تعمل باقي المستويات علي الوصول إليها بهدف الارتقاء بشعبنا حضاريًا ومعالجة ما طرأ عليه من إفساد متعمد خلال الحقب الزمنية السابقة مستلهماً قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾.. [الرعد: 11].

ويحتوي **المستوي الاستراتيجي** علي المسارات السبعة التي تحقق ذلك التغيير المنشود من خلال خطط تنموية مركبة تتوزع أدوارها بين كل الأطراف الفاعلة في الأمة المصرية.

ثم تترجم تلك الخطط في **المستوي التنفيذي** إلي مجموعات محددة من المشاريع والإصلاحات والسياسات التشغيلية مقسمة علي ثلاث فترات زمنية كخطوة أولي علي طريق النهضة المصرية.

المستوي الإستراتيجي

قال تعالى : ﴿.. فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٤٣] من منطلق هذه الآية الكريمة وبالتعاون مع العديد من المؤسسات البحثية والخبراء وأساتذة الجامعات المصرية وغير المصرية, تم وضع خطط تنموية لكل مسار من المسارات الاستراتيجية ويندرج تحت كل مستهدف عدد من المشاريع والبرامج التنفيذية, بعضها بدأ بالفعل في مراحل مختلفة بين الإعداد ودراسة الجدوي وتجميع المقومات اللازمة للتنفيذ.



المسارات الاستراتيجية :

- بناء النظام السياسي
- التحول للإقتصاد التنموي
- التمكين المجتمعي
- التنمية البشرية الشاملة
- بناء منظومة الأمن والأمان
- تحقيق الريادة الخارجية
- مجموعة الملفات الخاصة

بناء النظام السياسي :

﴿إِنَّ اللَّـهَ يَأْمُرُكُمْ أن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۞ إِنَّ اللَّـهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ..﴾ [النساء : ٥٨] فى ضوء السعى لإقامة دولة العدل يسعى مشروع النهضة إلى التطبيق العملى لهذه الدولة :

١. بدءاً من استكمال بناء النظام السياسي إلي إعادة هيكلة الدولة المصرية العميقة وتحويلها من دولة مهيمنة إلى دولة مؤسسات مُمَكِنة ذات أركان واضحة المعالم، لها صلاحيات محددة تحترمها ولا تتجاوزها مع التأسيس لمبدأ التكامل بين السُلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والتأكيد على استقلال كل سُلطة فى أداء دورها.

٢. بناء منظومة شبكية شاملة لمحاربة الفساد بمكوناتها الرقابية والتشريعية وسلطاتها التنفيذية مع إقرار حق المواطن في الحصول علي المعلومات الحكومية. وإقرار آليات للرقابة الشعبية علي الآداء الحكومي بما يضمن مستوي أعلي من الشفافية والنزاهة. ويمكن الأمة من التناصح والوقوف فى وجه كل أنواع الظلم. قال رسول اللّه: ﷺ "إذا رأيتم أمتى تَهاب الظالم أن تقول له: إنك أنت ظالم. فقد تُوِدّع منهم".

٣. تمكين المصريين من المشاركة فى العمل الوطنى والسياسي بدلا عن التركيز القاصر سابقا على النخب الاجتماعية والاقتصادية من خلال برامج تدريبية و مؤسسات تختص بالتدريب علي الخدمة الحكومية والعمل العام . وقد تم إطلاق أولي برامج هذا الملف وهو برنامج تدريب كوادر لإدارة الدولة.

٤. إعادة صياغة القوانين والتشريعات واللوائح اللتي تحكم علاقة مؤسسات الدولة ببعضها البعض وآليات إدارتها بما يوضح مسئوليات وصلاحيات كل مؤسسة و يدعم قدرة الدولة عي تسهيل الخدمة الحكومية للمواطنين.

٥. تأسيس مبدأ المشاركة لا المغالبة في إدارة العمل السياسي من خلال إئتلافات واسعة ممثلة للقوي السياسية الفاعلة في المجتمع المصري مما يمكننا من العمل معًا علي بناء مستقبل هذا الوطن دون إقصاء لأي طرف.

٦. تفعيل دور الشباب في العملية السياسية إبتداءً بخفض سن الترشح للمناصب العامة وإعتبار معامل الكفاءة والقدرة والرغبة في العمل العام كمؤشرات أساسية علي أهلية العمل السياسي, ويبدأ ذلك من إنتخابات المجالس المحلية القادمة.

التحول للإقتصاد التنموي :

1. التحول السريع والشامل من اقتصاد ريعى الى اقتصاد قيمة مضافة فى اطار مجتمع المعرفة والإنتاج ومن خلال مائة مشروع قومي بهدف مضاعفة الناتج المحلى الاجمالى خلال خمس سنوات .

   و من أمثلة المشاريع القومية القاطرة:

   أ- مشروع إعمار سيناء
   ب- مشروع مراكز بناء وصيانة السفن
   ت- مشروع مراكز التدريب المهني والفني
   ث- مشروع التجمعات الصغيرة والمتوسطة وحضانات الأعمال

2. إصلاح النظام المصرفى بما يضمن قيامه بدوره الأساسى فى دعم الاقتصاد الوطنى على مختلف مستوياته مع توفير أدوات مالية ملائمة لأنماط التنمية وبما يحقق مشاركة فاعلة للقطاع المصرفى فى خطط التنمية والتركيز على الأولويات العامة

3. تطوير برنامج لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة بما يوفر مناخا ملائما للنهضة بهذه الشريحة من الاقتصاد وتفعيلها بالقدر الكافى من خلال :

   أ- تقديم الدعم الفنى اللازم لانتقاء وتطوير المشاريع واداراتها
   ب- توفير برنامج تدريب وتأهيل للكوادر الإدارية والتقنية المطلوبة
   ت- توفير الدراسات والأدوات المالية اللازمة والملائمة لحجم هذه المشروعات
   ث- توفير البيئة التشريعية بما يضمن حصول المشروعات على فرص المنافسة الكاملة
   ج- تكوين المجمعات والاتحادات لدعم هذه الشريحة من المشروعات
   ح- توفير الفرص التسويقية والمعارض الدائمة

4. إحياء منظومة الزكاة والأوقاف كدعائم مهمة فى الاقتصاد الوطنى .

التمكين المجتمعي :

قال تعالى : ﴿وَالْعَصْرِ ۞ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۞ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ [العصر] فى ضوء هذا التوجيه الإلهى يتبنى مشروع النهضة فى مجال المجتمع ما يلى:

١. تقوية وتمكين المجتمع المدنى ومؤسساته المختلفة لتأمين الديمقراطية والحفاظ على الحيوية الشعبية وحتى لانعود أبدا لعصر هيمنة الدولة على هذا القطاع ويتم ذلك من خلال اعتماد القضاء كمرجعية ضابطة لهذا القطاع

٢. إعادة دور الأوقاف والمساهمة المباشرة وغير المباشرة من المواطنين لضمان الاستقلال المالي للمجتمع المدني وقصر دور الدولة على التنسيق والدعم بين مختلف مكونات هذا القطاع. كما يشمل تشجيع ودعم شعبنا الذى حرم طويلا من التطوع بالوقت والمال فى أعمال النفع العام.

٣. التحرك السريع والمكثف لإنقاذ الأسرة المصرية وتشجيع المجتمع المدنى فى دعم رسالة الأسرة وتوعية أفراد الأسرة بتحديات الواقع ومتطلبات المستقبل.

٤. الارتقاء بالمنظومة الإعلامية وتقنين دور الدولة في القطاع الإعلامي وإطلاق حرية التعبير والإبداع المنضبطة بالقيم الأصيلة.

التنمية البشرية الشاملة:

قال تعالى : ﴿.. فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ [طه: ١٢٣] وانطلاقاً من هذا الوعد الإلهى وسعياً إلى إيجاد مجتمع الحق والعدل والكفاية والرفاهية يتبنى مشروع النهضة ما يلى:

١. دعم نمط حياة يفسح المجال للتعلم المستمر والإنتاج متعدد الاتجاهات والاستهلاك المشبع للاحتياجات الإنسانية الأساسية والمحقق لكرامة الإنسان.

٢. هيكلة منظومة عدالة اجتماعية شاملة تعطى فرصاً متساوية لمختلف الطبقات الاجتماعية فى السكن والتعلم والعمل والعلاج ومباشرة الحقوق السياسية.

٣. الاهتمام بالجانب الأخلاقى للإنسان واحتياجاته الروحية والمعنوية والرعاية المناسبة له فى أحواله الخاصة (الطفولة – الشيخوخة – العجز أو الإعاقة).

٤. تبنى مشروع واضح بجدول زمنى للقضاء على الأمية والتسرب من التعليم ضمن مسارات التنمية الأساسية بالتعاون مع كلا القطاعين الأهلي والخاص.

٥. التعامل مع البطالة الصريحة والمقنعة وضعف كفاءة العمالة عبر إطلاق برامج تطوير نوعية وكمية فى قدرات العاملين وضغط إيجابى على المؤسسات العلمية و البحثية و التدريبية فى مصر لتغذية التنمية بما نحتاجه من كفاءات مما يجعلنا قادرين على تخفيف نسبة البطالة ٥% سنويا.

٦. إعادة هيكلة منظومة التعليم المصرى على ثلاثة مستهدفات :

أ- خريطة التنمية المصرية ٢٠٢٥ .
ب- احتياجات سوق العمل وتوقعاتها.
ت- تطلعات واهتمامات الشباب والطلاب.

النظام التعليمى يجب أن يصمم بالكامل حول الطالب وبالتالى تنتقل استراتيجية التعليم من مجرد كفاءة الطالب فى تحصيله العلمى إلى جودة ومرونة العملية التعليمية بما يحقق فرص وتطلعات كافة شرائح المجتمع المصرى ويلبى احتياجات سوق العمل , مثل هذه الاستراتيجية تقتضى زيادة ميزانية التعليم عن نسبتها الحالية فى موازنة الدولة .

بناء منظومة الأمن والأمان :

قال تعالى : ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش : ٤] فى سبيل بناء منظومة أمنية ناجحة يتبنى المشروع ما يلى:

١. تحقيق الأمن وضبط مؤسساته وهيكلة جهاز الشرطة بما يحولها إلى مؤسسة تقوم على حفظ الأمن الداخلى ودعم حقوق الإنسان المصرى وحماية ممتلكاته.

٢. وكذلك الاهتمام بصغار الضباط والجنود ورفع مرتباتهم بما يحقق لهم الحياة الكريمة والرعاية اللائقة بأسرهم.

٣. تغيير العقيدة الأمنية للمؤسسات الفاعلة في القطاع الأمني بتدعيم الولاء والانتماء للوطن للمواطن المصري وأمنه وأمانه بدلاً من الولاء للنظام السياسي الحاكم.

٤. رفع كفاءة وقدرة وقوة الجيش المصري بما يحمي المصالح المصرية علي المستويات الإقليمية والدولية ويُمَكِن مصر من استعادة ثقلها الإقليمي، وكذلك تحقيق أعلى مستوى من الرعاية الاجتماعية لكل فرد فى الجيش ولأفراد أسرته.

تحقيق الريادة الخارجية :

قال تعالى : ﴿يَا أيَّهَا النَّاسُ إنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ..﴾ [الحجرات : ١٣] من منطلق هذا الإعلان الإلهى الكريم فإن مشروع النهضة فى جانب العلاقة بين الدولة وبين دول وشعوب العالم يتبنى ما يلى:

١. إعادة الدور الريادى لمصر كدولة فى واقعها الإقليمى والإفريقى وتوثيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية بما يحمي مصالح المصريين في الداخل والخارج.

٢. حماية الأمن القومى العربى وأمن الخليج ودفع التعاون العربى والإسلامى إلى آفاق جديدة بما يتفق مع مصالح الشعب المصرى.

٣. إقامة العلاقات مع كل الأطراف الدولية على الندية والمصالح المشتركة وتنويع شبكة العلاقات الدولية في العمق الإفريقي والآسيوي والغربي بما يحقق التوازن في حماية المصالح المصرية على الساحة الدولية.

٤. وضع أسس المعاملة بالمثل ولوائح لحقوق المصريين بالخارج وتسخير إمكانات السفارات المصرية وعلاقاتها السياسية لتذليل المصاعب والعقبات التي تواجه المصريين في الخارج, بدءاً من حماية حقوقهم وكرامتهم وإنتهاء بكونها ملاذاً آمنًا لهم في غربتهم وبعيداً عن أوطانهم.

٥. الاستفادة من الأزهر الشريف والكنيسة الوطنية كأهم قوى مؤثرة يتم التواصل من خلالها مع شعوب الدول العربية والإسلامية والإفريقية، بما يحقق الريادة المصرية للمنطقة.

ملفات خاصة :

قال تعالى : ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ ..﴾ [آل عمران : ١٩٥] فى ضوء هذا التوجيه الربانى الحكيم الذى يحترم النساء باعتبارهن شقائق الرجال يتبنى المشروع فى مجال المرأة المصرية ما يلى:

١. دعم وتمكين المرأه المصرية وإفساح الطريق لها للمشاركة المجتمعية والسياسية وأولويات العمل الوطنى والتنموى نابعًا من إيماننا بأن المرأة مكافئة للرجل في المنزلة والمقام متكاملة معه في العمل والمهام :

أ- نسعي لتمكين المرأة المصرية فعلاً لا قولاً بإزالة المعوقات التي تقف في وجه مشاركتها المثمرة في كل مجالات الحياة بما يعين المرأة علي تحقيق التوازن بين العطاء لبيتها وأسرتها ولمجتمعها.

ب- حماية جادة للمرأة المصرية من آفة التحرش في الشارع المصري وصور التمييز في التقدم لمناصب العمل العام أو الخاص.

ت-دعم خاص لمشاركة النساء في العمل الاقتصادي بدءا من المشروعات الصغيرة للنساء المعيلات وانتهاء بتشجيع العمل الخاص الحر للنساء.

٢. إعادة الدور الريادي للأزهر ودعم استقلاله العلمي والتعليمي والإداري والمالي كمنارة للمدرسة الوسطية في الإسلام وتقوية قدرته كجامعة عالمية تستقطب خيرة شباب العالم الإسلامي وكأحد أذرع الريادة المصرية الخارجية.

٣. دعم وتأكيد استقلال القضاء ، وتطوير عمل المحاكم بما يساعد القضاة على أداء عملهم ويسهل على الناس حياتهم.

٤. تحقيق كافة حقوق المواطنة للإخوة الأقباط والمساواة القانونية الكاملة لهم كمواطنين مصريين مع الاحتفاظ بحقهم المصون في الاحتكام لشريعتهم السماوية فيما يتعلق بأمورهم الشخصية والعائلية.

٥. كما يشمل هذا البرنامج بنوداً خاصة مثل نقل ترخيص إقامة الكنائس ودور العبادة من سلطة مؤسسة الرئاسة إلي جهاز التخطيط العمراني مما يحمي حقوقهم من الاستغلال السياسي للدولة.

٦. إدماج حزمة متكاملة من القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة والحقوق البيئية للمصريين بشكل عرضي في كافة القطاعات الصناعية والزراعية

والإنتاجية والتخطيط العمراني ومشاريع البنية التحتية, مما يعيد التوازن المطلوب بين النمط الاستهلاكي للإنسان وقدرة البيئة الطبيعية علي استعادة حيويتها. ويتناول هذا الملف أيضًا العديد من البرامج الإصلاحية بدءًا من آليات الرقابة والتقييم للأثر البيئي وحتي إدماج مواد خاصة بالتوعية البيئية في مناهج التعليم المصرية.

٧. مصر من أولى الوجهات السياحية في العالم لإمتلاكها تراثًا وتاريخًا من أقدم الحضارات المتتابعة ويحظى قطاع السياحة ببنية تحتية شبه متكاملة. ونري أن الاهتمام بالسياحة وتطويرها وتنويع مجالاتها وزيادة فرص العمل فيها من أولى روافع الإقتصاد المصرى،ونطمح لتحقيق أعلى مستوى للدخل القومى من السياحة خلال ٣ سنوات.

٨. توفير المحفزات المالية والعمرانية التي تشجع العائلات المصرية القاطنة بالعشوائيات علي اتخاذ قرار الانتقال بذات نفسها وبدون ضغط من جانب الدولة. ويتلخص المشروع في إعتماده علي احترام كرامة المواطن المصري وحقه في تملك مسكنه. وتبدأ الخطوة الأولي من تقنين الأوضاع القانونية لقاطني العشوائيات مما يعني ملكيتهم القانونية للمبانِ التي يعيشون فيها, وبالتالي قدرتهم علي مبادلة قيمتها الشرائية بغيرها في السوق العقاري. وهنا تأتي آليات التحفيز المناسبة لسكان كل منطقة علي حدة, بداية من بدائل الانتقال وتسهيلات التملك العقاري وحتي توفير خدمات البنية التحتية مقدمًا في الأماكن الجديدة.

﴿.. وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾
[هود: ٨٨]

